

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦٣/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف أحمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: يعقوب كوركيس ياقو - وكيله المحامي سعد غازي مصلح.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان سامان محسن إبراهيم وأسيل سمير رحمن.

الادعاء:

ادعى المدعي بوساطة وكيله أن المدعى عليه شرع قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ وأجرى عليه ثلاثة تعديلات الأخير منها عدلاً نافذاً بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٣، وقد تضمن التعديل الثالث في المادة (٩/ثانياً) عدداً من الفقرات نصت على ((أ- يتكون مجلس المحافظة من (١٢) اثني عشر مقعداً، يضاف إليها مقعد واحد لكل (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف نسمة لما زاد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون نسمة وحسب إحصائية وزارة التخطيط لعام ٢٠١٩ وكما مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون. ب- تخصص المقاعد التالية للمكونات المبينة إزاء كل مكون إضافة إلى المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم: ١. مكونات المسيحيين والصابئة المندائيين والکرد الفيليين (٣) ثلاثة مقاعد، لكل مكون مقعد واحد في محافظة بغداد ... ج- المقاعد المخصصة للمكونات (المسيحيين، الصابئة المندائيين، الأيزيديين، الشبك، الكرد الفيليين) تكون المحافظة التي خصص لها مقعد الكوتا دائرية انتخابية واحدة لانتخابات مجالس المحافظات ويكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية ويعد الفائز الحاصل على أعلى الأصوات)). وحيث أن المحكمة أصدرت قرارها بعدم دستورية المادة (٩/أولاً/ج) من نفس القانون في قرارها بالعدد (٧٣) وموحداتها/اتحادية/٢٠٢٣) لذا بادر المدعي للطعن بعدم دستورية المادة (٩/ثانياً/ج) المذكورة آنفاً؛ ذلك أن النظم الانتخابية تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحوون المشاركون بها، وإن اختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية وكيفية تسجيل الناخبين والعديد من الجوانب الأخرى اللازمة لإتمام العملية الانتخابية. كما توصف الدوائر الانتخابية بأنها عامة أي أنها لا تخص طائفة معينة أو جهة سياسية بحد ذاتها، بل إنها تهدف إلى تسهيل عملية الاقتراع لجميع الناخبين دون تمييز وتضمن للمرشحين منافسة عادلة تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص والعمومية في تقسيمها ولا تعني في كل الأحوال أن يكون نظام التقسيم واحداً لجميع المكونات والمناطق الجغرافية، وحيث إن المادة (٣) من الدستور نصت على أن (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب...) إذ يضم المجتمع العراقي على الصعيد القومي: العرب والکرد والآشوريين والتركمان إضافة إلى باقي القوميات الأخرى، وعلى الصعيد الديني يتكون من: المسلمين والمسيحيين والشبك والأيزيديين والصابئة المندائيين إضافة إلى باقي الأديان، ومن الواجب الحفاظ على الحقوق والحريات للجميع بما يضمن تحقق الولاء للوطن بوصفه الهوية الجامعة للقوميات والأديان والمذاهب كافة، وبموجب أحكام المادة (٢٠) من الدستور ضمن لجميع المواطنين

الرئيس

جاسم محمد عبود

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦٣/اتحادية/٢٠٢٣

وبدون استثناء أو تمييز رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح، لذا فإن ما ورد بالفقرة (ج) من المادة (٩/ثانياً) - محل الطعن - يتعارض مع أحكام المادة (٤٩/أولاً) من الدستور التي أوجبت مراعاة تمثيل سائر مكونات الشعب في مجلس النواب ويتعارض مع المادتين (١٤ و ١٦) من الدستور التي أوجبت مساواة العراقيين أمام القانون دون تمييز لأي سبب، وتكافؤ الفرص بينهم، وكذلك يتعارض مع المادة (١٠٩) من الدستور التي ألزمت السلطات الاتحادية الحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي بالإضافة الى ما تشكله من إخلال بالحقوق والحريات الدستورية وتتعارض مع المادة (٥) من الدستور والتي نصت على انه (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية)، كما أنها جاءت خلافاً للمضامين والمبادئ الدستورية التي كرستها المحكمة الاتحادية العليا في العديد من أحكامها في اطار دورها في إضفاء الحماية القضائية على المبادئ الدستورية وحقوق مكونات الشعب العراقي، ومنها قرارها في الدعوى (٤٣/اتحادية/٢٠٢١) في ٢٢/٢/٢٠٢٢، ويكمن عيب عدم الدستورية في المادة (٩/ثانياً/ج) على إن الغاية التشريعية المتوخاة من تقرير نظام الكوتا للمكونات (الأقليات) هي ضمان التمثيل السياسي الحقيقي لها تطبيقاً لنصوص الدستور، ذلك إن علة تقرير الكوتا تتمثل في عدم قدرة أبناء الأقليات ومنها (أبناء المكون المسيحي) على التنافس في الانتخابات على المقاعد العامة بحكم الأقلية العددية، كون أعداد الناخبين من أبناء المكون المسيحي أقل مقارنة مع أعداد الناخبين الآخرين في الدوائر الانتخابية التي يتنافس فيها مرشحهم الأمر الذي ترتب عليه بالنتيجة عدم تحقق التمثيل السياسي الحقيقي في حال عدم تقرير نظام الكوتا، وبنفس الوقت فإن النص على نظام الكوتا بتحديد عدد المقاعد المخصصة لهم دون ان يتضمن القانون أية آليات إجرائية وتنفيذية قانونية تكفل تحقيق الغاية من نظام الكوتا تجعل القانون مشوباً بعيب عدم الدستورية في صورة الإغفال التشريعي الذي يفوت غايات التشريع وأهدافه، طالما إن هذا الإغفال التشريعي من شأنه أن يحول دون تحقيق التمثيل السياسي الحقيقي لأبناء المكون المسيحي، فالكوتا لا تعني تخصيص مقاعد للمسيحيين ووجود مرشح مسيحي فقط، وإنما ابتداءً وقبل كل شيء تعني وجود ناخب مسيحي يعبر عن إرادته ويأتي بعد ذلك فوز المرشح المسيحي انعكاساً لتلك الإرادة، لذا طلب المدعي من هذه المحكمة حصر التصويت لمقاعد الكوتا الخاصة بالمسيحيين ضمن أبناء الأقلية والحكم بعدم دستورية المادة (٩/ثانياً/ج) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ التعديل الثالث؛ وذلك لمخالفتها لأحكام المواد (٢/أولاً/ج و ١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٤٩/أولاً) من دستور جمهورية العراق، ومخالفتها لقرارات المحكمة المذكورة آنفاً. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٦٣/اتحادية/٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً و ثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة في ١٢/١١/٢٠٢٣ خلاصتها: إن طلب المدعي يقع خارج اختصاصات المحكمة المحددة بالمادة (٩٣) من الدستور، وإن المادة المطعون بدستوريتها صدرت وفقاً لاختصاص مجلس النواب في تشريع القوانين استناداً للمادة (٦١/أولاً) من الدستور، بالإضافة الى أن المادة (٢٣) من النظام الداخلي للمحكمة نصت على أن (لا يقبل الطعن بدستورية قانون الانتخابات والنصوص الواردة فيه، قبل أقل من ستة أشهر من التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات في كل دورة انتخابية أو من

الرئيس

جاسم محمد عبود